الاحزاب السياسية التقليدية نجحت في طمس النقمة الشرقية بادخال عدد اكبر من المرشحين الاسيويين والافريقيين في لوائحها الانتخابية ، فان الانتفاضات بحد ذاتها وبروز « اللكود » القصير الامد كقوة سياسية تشكل مؤشرات بليغة على الصراع الطبقي داخل المجتمع اليهودي في اسرائيل .

كذلك كان للاضطهاد الطبقي في اوساط العرب « الاسرائيليين » آثار سياسية أهمها بروز حركة « الارض » عام ١٩٥٨ . وقد قامت السلطات الاسرائيلية باضطهاد وكبت حركة الارض التي كانت تطالب بالحقوق الاقتصادية والسياسية الكاملة للعرب في اسرائيل ، وبحق اللاجئين الفلسطينيين بالعودة . وأخيرا ، قامت المحكمة العليا الاسرائيلية عام ١٩٦٤ باعلان حركة الارض حركة غير شرعية. ويمكن ارجاع نشوء حركة الارض وتوجه العديد من العرب نحو الحزب الشيوعي الاسرائيلي « راكاح » الى الاضطهاد الذي يمارسه المجتمع الاسرائيلي على السكان العرب . ويمكن الاطلاع على صورة تفصيلية لمحنة عرب « اسرائيل » في كتاب صبري جريس « العرب في اسرائيل » .

وقد أدى استمرار بعض المصاعب كعجز الميزان التجاري والتضخم المالي الى وضع « خطة اقتصادية جديدة » ثانية عام ١٩٦٢ . فقد تم في شهر شباط من ذلك العام تخفيض سعر الليرة الاسرائيلية من ٥٠ الى ٣٣ سنتا أميركيا . وبينما وافقت نقابة جمعية المنتجين على الحد من الاسعار في بعض المجالات ، وافق زعماء الهستدروت على تجميد الاجور لعام ١٩٦٣ — ١٩٦٤(٧٥). وقد كان من قبيل المصادفة فقط ان الاستثمارات الاجنبية زادت ، في ظل الخطة الاقتصادية الجديدة الثانية ، الى حد لم يسبق له مثيل ، اذ بلغت ١٦٩٫٤ مليون دولار عام ١٩٦٤(٧٦).

ورافق توسع الاستثمار الاجنبي زيادة في بيع الاسهم في الخارج وزيادة في المعونات الخارجية . فقد بلغت واردات رأس المال — ما بين عامي ١٩٦٠ و١٩٦٤ — ٣٦ مليون دولار ، مقابل ٣١٦ مليون دولار للفترة ١٩٥٥ — ١٩٥٩(٧٧). وبالتالي ، حظيت اسرائيل بازدهار اقتصادي قصير ما بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٥ . ولكن ، كما يظهر من الجداول التالية ، تبع الازدهار انحسار اقتصادي :

أ) الاجور اليومية بالليرة الاسرائيلية — معدلات الذكور والاناث : ١١

١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
١٢٫٣ ل.أ.	١٣٫٧ ل.أ.	١٥٫٤ ل.أ.	١٧٫٦ ل.أ.	٢٠٫٤ ل.أ.	٢١٫٤ ل.أ.	٢٢٫٠ ل.أ.
	(+١١٫٤٪)	(+٢٥٪)	(+٤٣٫١٪)	(+٦٥٫٩٪)	(+٧٤٫٨٪)	(+٧٨٫٩٪)

ب) جدول الانتاج الصناعي — سنة ١٩٦٣ على أساس ١٠٠ :

١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
٨٨	١٠٠	١١٤	١٢٥	١٢٧	١٢٣	١٥٩
	(+١٣٫٦٪)	(+٢٩٫٥٪)	(+٤٢٪)	(+٤٤٫٣٪)	(+٣٩٫٨٪)	(+٨٠٫٧٪)

ج) نسبة العاطلين عن العمل من مجموع القوى العاملة :

١٩٦٢	١٩٦٣	١٩٦٤	١٩٦٥	١٩٦٦	١٩٦٧	١٩٦٨
٤٫٦٪	٤٫٠٣٪	٣٫٤٠٪	٣٫٢٠٪	٧٫٩٣٪	١٣٫٥٢٪	٥٫٧١٪
	(—١٢٫٤٪)	(—٢٥٫١٪)	(—٣٠٫٤٪)	(+٧٢٫٤٪)	(+١٩٣٫٩٪)	(+٢٤٫١٪)(٧٨)

قد يعجب بعض الناس باستمرار ازدياد الاجور السنوية حتى اثناء الانحسار الاقتصادي ، غير ان هذه الزيادة لا تعني شيئا اذا نظر اليها منفصلة عن الظواهر